

السنة الثالثة : ليسانس تجارة دولية

مقياس: المالية الدولية

المحور الثالث : ميزان المدفوعات

الجزء الثاني

أقسام ميزان المدفوعات:

يتكون ميزان المدفوعات من ثلاث اقسام رئيسية هي:

أولاً: الحساب الجاري: يشمل المعاملات المنظورة (السلع) والمعاملات غير منظورة (الخدمات)، ويتكون من:

- الميزان التجاري: يعبر على صافي التعامل الخارجي ، أي الفارق بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات ؛
- حساب التحويلات من جانب واحد: يضم المدفوعات المحولة من جانب واحد التي تكون لغرض المساعدة مثل الهباي والهدايا، وقد تكون المساعدات من الأفراد أو الدول أو المنظمات الدولية. وتأخذ أشكال:
- تحويلات خاصة: تشمل الإعانات والهبات المقدمة من الأفراد او الهيئات الخاصة مثل تحويلات العاملين في الخارج إلى اوطانهم، هبات المؤسسات الخيرية.
- التحويلات الحكومية: وتضم المنح والإعانات والتعويضات التي يمكن ان تكون نقدية او عينية تقدمها او تستلمها الحكومات مثل: الإعانات المقدمة أثناء الكوارث الطبيعية، التعويضات الحربية..

ثانياً: الحساب الرأسمالي: تسجل فيه الحسابات المتعلقة بالمعاملات بين المقيمين وغير المقيمين الخاصة بالتحويلات الرأسمالية مستحقة القبض والمستحقة الدفع؛

ثالثاً: الحساب المالي: يعرض الحساب القيود الدائنة والمدينة المتعلقة بعمليات اقتناء الأصول والخصوم المالية (بمعنى تسجيل حركة رؤوس اموال بين البلد وبقية دول العالم)، كما يمكن ان تكون هذه القيود قيوداً مقابلة لقيود ما في حساب ميزان التجاري أو الحساب الرأسمالي ،

- وتنقسم إلى:

- الأصول المالية طويلة الأجل: تتجاوز مدة استحقاقها السنة الواحدة وهي ما تعلق منها بالإستثمار المباشر (الأسهم) والإقتراض (القروض طويلة اجل أو السندات)؛
- كما قد تكون اصولا مالية قصيرة الأجل: لا تتجاوز مدة استحقاقها سنة واحدة كالكيميالات والقروض تحت الطلب و أذونات الخزنة.

الإختلال في ميزان المدفوعات:

يكون عادة في أقسام معينة ويمس الحساب الجاري (باعتباره أكبر الحسابات)

- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية: مثلا كلما كانت قيمة عملة بلد ضعيفة مقارنة بالعملات اخرى، كلما ارتفع حجم صادراتها و إنخفض حجم وارداتها، لأن التقليل من تقدير قيمة العملة له أثر على حجم التجارة الخارجية.
- أسباب هيكلية: المتعلقة بالهيكل العام للتجارة الخارجية (صادرات و واردات) يعني عندما تتسم صادرات الدولة بالتركيز على سلعة أو سلعتين خاصة مثل المواد الأولية (البترو، معادن، منتجات زراعية...) عند حدوث أي ازمة إقتصادية يؤثر على حجم الطلب على السلع مما يؤدي إلى إنخفاض سعرها .
- أسباب طارئة: حدوث ظروف استثنائية من حروب، كوارث....